التضخم وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1979-2021

د.عبدالرزاق محمد التلاوي*

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدي تأثير حجم التضخم في ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية 1979-2021 وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل من حجم التضخم وميزان المدفوعات، واعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك بأسلوب إنجل جرانجر Engle and Granger وعلى اختبار سببية جرانجر Causality Granger. أظهرت نتائج الدراسة الي ان حجم التضخم لا يؤثر في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، و اما في الأجل القصير فقد توصلت النتائج اعتمادًا علي اختبار السببية وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من حجم التضخم الي ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: التضخم، ميزان المدفوعات، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك

المقدمة:

تعمل بلدان العالم علي كبح جماح التضخم نتيجة لأثاره السلبية على الاقتصاد ككل حيث تمتد اثاره على الإنتاج والدخل والاستثمار والادخار والاستهلاك والعمالة وكذلك ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الميزان التجاري وبالتالي تعمل كل البلدان بما في وسعها من سياسات واستراتيجيات التي من شأنها كبح جماح التضخم والاقتصاد الليبي ليس بمعزل عن الاقتصاديات الأخرى حيث يعمل صناع القرار برسم سياسات اقتصادية لمحاولة معالجة الاثار السلبية لمعدلات التضخم للحصول على النتائج المرجوة ومن ثم المحافظة على ميزان المدفوعات.

مشكلة الدراسة:

إن قصور السياسات الاقتصادية أو عدم فعاليتها أو حتي تناقضها في بعض الأحيان يؤدي الي حدوث او تفاقم معدلات التضخم و الذي بدوره يؤدي الي مشاكل و ضغوطات علي ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري و خاصة في الازمات الاقتصادية التي مر و يمر بها الاقتصاد الليبي من أزمات ارتفاع أسعار النفط و انخفاضها و الحصار الاقتصادي و الازمات المتعددة بعد 2011 من تذبذب في انتاج النفط و التوقف في بعض الأحيان و تعدد القرارات الاقتصادية في معالجة

* أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب
إيميل:ametelawi@elmergib.edu.ly

حجم التضخم بل تفاقمها في بعض الأحيان و ما يسبب من مشاكل في ميزان المدفوعات وهنا يقودنا لصياغة المشكلة البحثية في تساؤل-ما هو أثر و علاقة معدل التضخم بميزان المدفوعات؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن معدل التضخم من العوامل الاقتصادية التي تسبب مشاكل عدة على الاقتصاد الوطني ككل ولاسيما ميزان المدفوعات وميزان التجارة الخارجية وهذا يسبب عقبة في الاقتصاد الوطني وخاصة في ظل غياب سياسة اقتصادية محكمة ومدروسة في ظل الازمات الاقتصادية الراهنة التي يواجها الاقتصاد الليبي. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة محاولة لأثراء المعرفة وإضافة علمية التي قد تساعد صناع القرار قي الاقتصاد الوطني.

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم وضع فرضية تتماشي مع النظرية الاقتصادية مفادها للتضخم أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير في الميزان التجاري.

هدف الدراسة:

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها فإن هدف الدراسة يتمثل في محاولة معرفة وتحليل أثر وعلاقة معدل التضخم بميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1979-2021 م.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض أدوات التحليل القياسي من خلال تطبيق بعض اختبارات جذر الوحدة و المتمثلة في ديكي فيللر الموسع Augmented Dickey Fuller Test (ADFT)، واختبار فيليب وبيرون Phillips Perron Test (PPT) و كذلك اختبار التكامل المشترك لأنجل-جرانجر (Engel-Granger Method) و نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لتحليل اثر و علاقة معدل التضخم بميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1979-2021م. وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من الاحصاءات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الدراسات السابقة:

حظيت العلاقة بين معدل التضخم وميزان المدفوعات باهتمام واضح عند الباحثين و المهتمين بالشأن الاقتصادي، ترجمت في عدة دراسات تطبيقية، شملت العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومن خلال اطلاع الباحث، نوجز ما خلصت إليه بعض الدراسات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ووجب الإشارة هنا الي ندرة الدراسات السابقة المنشورة حديثًا في ليبيا والمهتمة بأثر أو علاقة معدل التضخم بميزان المدفوعات حسب علم الباحث وبالتالي سيتم التركيز على الدراسات السابقة المشابهة الي حد ما بالاقتصاد الليبي بشكل خاص والاقتصاديات الأخرى بشكل عام. وفيما

يلي نستعرض بعض هذه الدراسات مع التنويه بأنه تم ترجمة الدراسات الإنجليزية إلى العربية من قبل الباحث.

في ليبيا، تناول التلاوي(2021) في دراسته لبعض محددات ميزان المدفوعات خلال الفترة 1966-2021 باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل Johnson Co integration Test و نموذج تصحيح الخطأ المتعدد Vector Error Correction Model (VECM) و أظهرت بعض نتائج الدراسة علي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات والمتغيرات الاقتصادية(النمو الاقتصادي، عرض النقود، معدل التضخم، سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي) و أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم و ميزان المدفوعات بينما إيجابية بين بقية المتغيرات و ميزان المدفوعات.

وفي ليبيا أيضًا، تناولت دراسة التلاوي و الباوندي(2020) في دراستهما لأثر التضخم علي سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار خلال الفترة 1962-2017 باستخدام منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و علي نموذج تصحيح الخطأ و أظهرت بعض نتائج الدراسة علي وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم و سعر الصرف و أن التضخم يؤثر سلبًا علي سعر الصرف و الذي يؤثر علي حجم الإنتاج و التصدير و المنافسة و علي حجم الاقتصاد الكلي للبلد.

في السعودية، تناول كل من Mohammad & Bachouche (2020) في دراستهما لأثر سعر الفائدة و التضخم علي ودائع البنك خلال الفترة 1995-2018 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وأظهرت الدراسة علي وجود علاقة طويلة الأجل سعر الفائدة للودائع و معدلات التضخم و كذلك وجود توازن بين الودائع البنكية و معدلات التضخم و بينت الدراسة أيضًا في حالة زيادة معدلات الفائدة فإن حجم الودائع ينخفض و آما في حالة زيادة معدلات التضخم فإن حجم الودائع يزداد و هذا ينعكس علي معدلات أداء الاقتصاد و تنشيط الاستثمار و التأثير إيجابًا علي حجم التجارة في الاقتصاد السعودي.

في الجزائر، أظهرت دراسة كل من أويابة و خليل(2018) في دراستهما لأثر التغيرات في سعر الصرف و التضخم المحلي علي ميزان المدفوعات للفترة 1990-2016 باستخدام طريقة المربعات الصغرى و خلصت الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و العجز في ميزان المدفوعات حيث زيادة التضخم تقود الي الزيادة في عجز ميزان المدفوعات و أن انخفاض اقود الشرائية للدينار الجزائري تسبب في زيادة عجز ميزان المدفوعات و بالمجمل فإن سعر الصرف و معدلات التضخم تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري ولكن تأثير التضخم المحلي غير مباشر علي ميزان المدفوعات بينما تأثير سعر الصرف علي الميزان يكون ضعيف علي حجم التجارة بسبب الاعتماد علي المحروقات.

في العراق، بينت دراسة كل من Al-Asadi & Al-Sahlani(2020) في دراستهما لأثر التوسع في السيولة علي مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة1991-2017 بأن الاستقرار الاقتصادي يتأثر سلبًا بالتوسع في معدلات السيولة و الذي بدوري يؤدي الي زيادة التضخم و ظهور العجز في الموازنة العامة و من ثم عجز ميزان المدفوعات وانخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية.

في الأردن، وضحت دراسة كل من Rawashdeh & et al.(2020) لأثر أزمات العملات العالمية علي ميزان المدفوعات خلال الفترة الربع الأول2000 إلي الربع الرابع 2017 و تم تمثيل أزمات العملات بأسعار صرف مختلفة و هي الين الياباني و الدولار الأمريكي و اليورو و الروبية الصيني و المملكة المتحدة الجنيه الإسترليني بالدينار الأردني و أسفرت النتائج علي وجود علاقة قصيرة و طويلة مشتركة بالأسعار الصرف المحتفلة و ميزان المدفوعات باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ووجدت النتائج أيضًا اليورو/الدينار الأردني يؤثر إيجابًا، بينما الين الياباني/الدينار الأردني يؤثر سلبًا علي ميزان المدفوعات في الأجلين القصير و الطويل علي ميزان المدفوعات في الآجلين القصير و الطويل، بينما كانت النتائج مختلفة لبقية أسعار الصرف الأخرى مقابل الدينار الأردني.

وفي كينيا، تناول Kabi(2021) في دراسته لأثر المتغيرات الكلية على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1971-2017 وأظهرت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ولكنها غير معنوية إحصائيًا، بينما العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات ولكنها معنوية إحصائيًا ومن جهة أخري فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيًا ومعنوي إحصائيًا على ميزان المدفوعات وعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيًا بين التضخم وميزان المدفوعات الكيني.

وفي الهند، خلصت دراسة كل من Devi & Raja (2015) لدراستهما لأثر التضخم على ميزان المدفوعات على وجود علاقة بين معدل التضخم وميزان المدفوعات وهذه العلاقة معقدة حيث كل منهما يؤثر في الاخر وهذا يساعد محددات أثار معدل التضخم على ميزان المدفوعات.

وفي إندونيسيا، تناولت دراسة كل من Stievany & Jalunggono (2022) لتحليل أثر التضخم والصادرات والواردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2018 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وأظهرت نتائج الدراسة أن كل من الصادرات والواردات لهما أثر على النمو الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل بينما حجم التضخم لا يؤثر معنويًا على النمو الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.

وفي نيجيريا، تناول كل من Aidi & et al. (2018) في دراستهم لسعر الصرف والتضخم وميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-2015 باستخدام طريقة المربعات الصغرى وأظهرت نتائج الدراسة أن سعر الصرف و حجم التضخم يؤثران سلبًا علي ميزان المدفوعات بينما الائتمان المحلي و عرض النقود والناتج الإجمالي الحقيقي لهم أثر معنوي علي ميزان المدفوعات.

وفي غانا، انتهي كل من Senyefia & et al.(2019) في دراستهم الاقتصادية لميزان المدفوعات كالظاهرة نقدية خلال الفترة الشهرية يناير 2006 – فبراير 2018 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) علي أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية نقية في الأجلين القصير و الطويل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة و صافي الأصول الأجنبية، حيث المتغيرات الاقتصادية(سعر الصرف و صافي الائتمان المحلي و معدل التضخم و سعر الفائدة) تؤثر معنوي عال علي ميزان المدفوعات في الأجل الطويلة، وكذلك صافي الائتمان المحلي و عرض النقود بالمفهوم الواسع تؤثران معنويًا علي ميزان المدفوعات في الأجل القصير. وفي دراسة أخري علي دولة غانا، أظهرت بعض نتائج دراسة Samuel (2022) لأثار تغييرات سعر الصرف على الميزان التجاري بأن الميزان التجاري يتأثر إيجابًا بمعدل التضخم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال فترة الدراسة 1980-2019.

من خلال اطلاع الباحث وعرضه للدراسات السابقة، يمكننا نخلص بان الدراسات السابقة ألقت الضوء على اقتصاديات مختلفة منها ما هو متشابه الي حد ما بالاقتصاد الليبي وبعضها مختلف وباستخدام منهجيات بحثية مختلفة وفترات زمنية متباينة والذي يميز الدراسة الحالية انها استخدمت حالة الاقتصاد الليبي واستخدام دراسات سابقة حديثة إضافة الي استخدام سلسلة زمنية طويلة واستخدام العلاقة بين متغيرين فقط متمثلاً في الاحتياطي العام (ميزان المدفوعات) ومعدل التضخم في ظل أزمات اقتصادية تعرض لها الاقتصاد الليبي في سنوات مختلفة خلال فترة دراسة البحث.

الجزء التطبيقي:

أولاً: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1979-2021

تطور الاحتياطي العام في ليبيا خلال الفترة 1979-2021

شهد الاحتياطي العام من بداية السلسلة الزمنية عام 1979 إلى عام 1999 تذبذب مع استقرار نسبي ثم أزداد بمعدلات متزايدة حتى سنة 2012 ثم استمر بين الزيادة والنقصان بمعدلات نسبية حتى نهاية الفترة قيد البحث. وقد أظهرت دراسة(التلاوي،2022) سبب التقلبات في السلسلة الزمنية نتيجة لازمات اقتصادية وغير اقتصادية مختلفة تعرض لها الاقتصاد الليبي.

والشكل التالي يلخص تطور الاحتياطي العام في ليبيا خلال فترة الدراسة قيد البحث.

شكل رقم(1): تطور الاحتياطي العام في ليبيا خلال الفترة 1966-2021

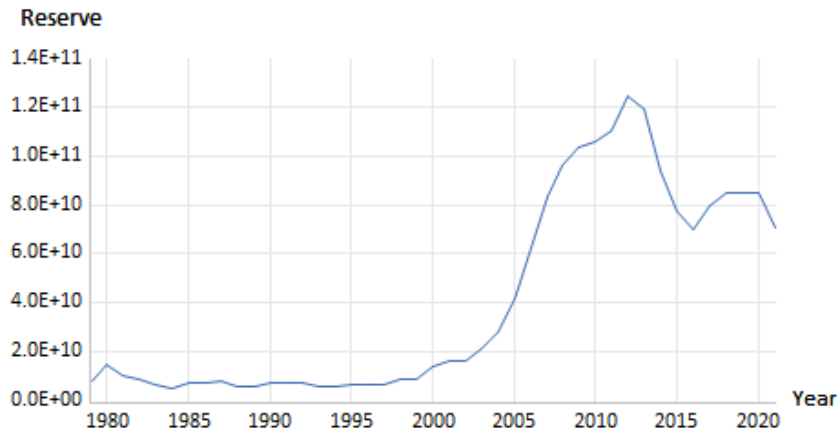

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية

تطور معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1979-2021

شهد معدل التضخم معدلات متزايدة منذ بداية فترة الدراسة حتى عام 2001 ثم أستمر بالزيادة والنقصان بمعدلات بطيئة حتى عام 2015 ثم ازداد بمعدلات متسارعة الي عام 2017 ثم أستمر بالتذبذب بين الزيادة والانخفاض حتى نهاية الفترة قيد البحث.

والشكل التالي يوضح تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (2): تطور معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1979-2021

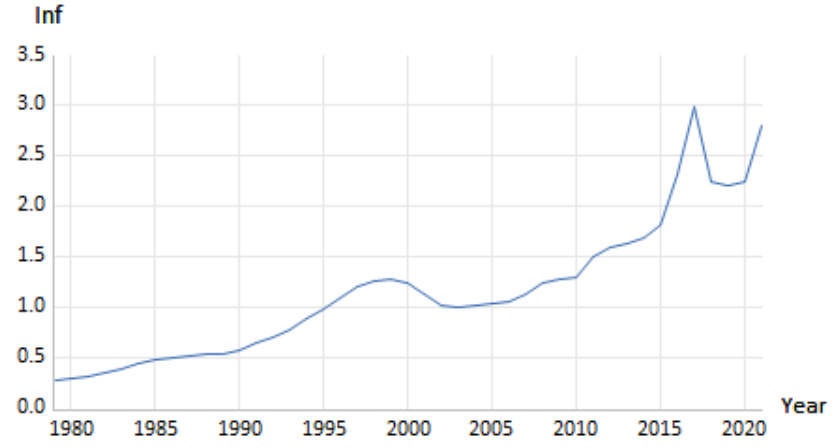

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية.

ثانيًا: قياس وتحليل النموذج القياسي

يركز الجزء التحليلي بقياس علاقة وأثر معدل التضخم على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال المدة 1979-2021 باستخدام بيانات سنوية بالدولار لميزان المدفوعات ممثلاً بالاحتياطي العام ومعدل التضخم بنسب مئوية والبيانات مأخوذة من تقارير ونشرات سنوية مختلفة لمصرف ليبيا المركزي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ولهذا الغرض فقد تم صياغة العلاقة بين معدل التضخم (المتغير المستقل) والذي تم التعبير عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك نتيجة لعوامل عدة منها باعتباره مؤشرًا معتبرًا لمستوي المعيشة والاحتياطي العام (المتغير التابع) في نموذج قياسي بناءً على بعض الدراسات السابقة وقد تم أخذ التحويلة اللوغاريتمية لمتغير الدراسة (الاحتياطي العام) للحصول على العلاقة الخطية بين معدل التضخم وميزان المدفوعات، كالتالي:

$$\log reserve_t = \beta_0 + \beta_1 Inf_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث تشير

$\log reserve$ إلى لوغاريتم الاحتياطي العام

Inf إلى معدل التضخم

ε حد الخطأ

وللتأكد من مدي استقراريه متغيري الدراسة (معدل التضخم وميزان المدفوعات) تم استخدام اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة في Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips and (PP) Perron.

وتشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (1)، إلى متغيري الدراسة (معدل التضخم وميزان المدفوعات) قد استقرا بعد أخذ الفرق الأول لكل منهما، أي أن المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

جدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيري الدراسة

المتغيرات	اختبار (ADF)			اختبار (PP)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
المستوى						
لوغاريتم (Reserve)	0.62	-2.98	1.79	-0.73	-1.92	2.78
(Inf)	-0.32	-1.11	1.04	-1.12	-1.20	-0.43
القيم الحرجة 5%	-2.93	-3.53	- 1.95	-2.93	-3.50	-1.95
الفرق الأول						

لوغاريتم (Reserve)	-4.41	-4.68	-3.96	-4.80	-5.01	-4.34
(Inf)	-3.46	-3.82	-3.08	-3.25	-3.88	-3.01
القيم الحرجة 5%	-2.93	-3.53	-1.95	-2.93	-3.50	-1.95

ملاحظة: (1) حد ثابت. (2) حد ثابت واتجاه زمني. (3) عشوائي.

المصدر: مخرجات برنامج E views 12.00

وبالتأمل في الجدول السابق يمكن ملاحظة أن متغيري الدراسة (ميزان المدفوعات ومعدل التضخم) قد أستقرأ عند الدرجة الاولي و من ثم نأتي الي الكشف عن العلاقة في الأجل الطويل عن طريق تطبيق اختبار انجل ـ جرانجر للتكامل للمشترك. والذي يمر بتقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ثم دراسة استقرار سلسلة البواقي*. ويوضح الجدول رقم (2) التالي، نتائج التقدير العلاقة في الأجل الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية. فيما يوضح الجدول رقم(3) نتيجة دراسة استقرار سلسلة البواقي الناتجة من هذا التقدير.

جدول رقم (2): نتيجة تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
Inf	2.19	0.27	8.14	0.000
الحد الثابت	20.84	0.36	58.24	0.000
معامل التحديد	0.61	قيمة دربن ـــ واتسن		0.17

المصدر: مخرجات برنامج E views 12.00

---

*لمزيد من المعلومات، أنظر كتاب Gujarati (2004)

جدول رقم (3): نتيجة اختبار سلسلة البواقي

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
البواقي (u)	-0.09	0.06	-1.33	0.19
الاحصاءة المحسوبة	-0.19			
القيمة الحرجة عند المستوى 5%	-1.95			

المصدر: مخرجات برنامج E views 12.00

ونلاحظ من النتيجة المعروضة في الجدول (3)، أن سلسلة البواقي غير مستقرة وذلك لكون الإحصاءة المحسوبة (−1.33) تقل عن القيمة الحرجة (−3.5) المقترحة من محاكاة Mackinnon (1991) وبالتالي يمكن القول إن المتغيرين المعنيين غير متكاملين تكاملاً مشتركًا، أي لا توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين حجم التضخم وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة المعنية. ولمعرفة العلاقة السببية في الأجل القصير بين حجم التضخم وميزان المدفوعات تم الاستعانة باختبار السببية لجرانجر، حيث تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم(...) إلي أن حجم التضخم يسبب التغير في ميزان المدفوعات، وذلك بالاستناد الي القيمة المحسوبة p value(0.001) اقل من ألفا (0.05) مستوي الإحصائية (0.001)حيث لا يمكن قبول فرضية العدم و التي تقول أن حجم التضخم لا يتسبب في تغير لوغاريتم ميزان المدفوعات عند مستوي معنوية 5%،و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و التي مفادها أن حجم التضخم يسبب التغير في ميزان المدفوعات في الفترة الزمنية قصيرة الأجل.

جدول رقم(4): نتيجة اختبار سببية جرانجر بين حجم التضخم ولوغاريتم ميزان المدفوعات

الفرضية العدمية	عدد المشاهدات	إحصاءه فيشر	مستوي المعنوية
حجم التضخم لا يتسبب التغير في لوغاريتم ميزان المدفوعات	38	5.62	0.001
لوغاريتم ميزان المدفوعات لا يتسبب التغير في حجم التضخم	38	1.97	0.115

المصدر: مخرجات برنامج E views 12.00

ومن خلال التحليل القياسي يمكن الانتهاء بانه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم التضخم وميزان المدفوعات مما يعني حجم التضخم لا يؤثر في ميزان المدفوعات خلال السلسلة الزمنية المختارة، وأما على المدي القصير فقد أظهر اختبار السببية علي وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه، تتجه من حجم التضخم الي ميزان المدفوعات وهذا يعني أن حجم التضخم يسبب التغير في ميزان المدفوعات خلال السلسلة الزمنية المختارة في الاقتصاد الليبي.

.الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدي تأثير حجم التضخم علي ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية 1979-2021 باستخدام بيانات سنوية لكل من حجم التضخم و ميزان المدفوعات و اعتمدت الدراسة علي منهجية إنجل جرانجر و اختبار سببية جرانجر وانتهت الدراسة علي عدم وجود علاقة تكاملية بين حجم التضخم و ميزان المدفوعات وذلك لكون القيمة المحسوبة (-1.33) تقل عن القيمة الحرجة (-3.5) المقترحة من محاكاة Mackinnon(1991) ، واما في الأجل القصير و بالاستناد علي اختبار سببية جرانجر فان حجم التضخم يسبب التغير في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة قيد البحث.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

التلاوي، عبدالرزاق(2022). اختبار العلاقة السببية بين التغيرات في سعر الصرف وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1966-2021 م. *مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية*, *19*(1), 126-110.

التلاوي، عبد الرزاق (2021). دراسة قياسية لبعض محددات ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1966-2020.المجلة العلمية، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا، (2)4، ص1 -27.

التلاوي، عبدالرزاق و الباوندي، مصطفي، أثر التضخم علي سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار (دراسة تطبيقية خلال الفترة 1962-2017)، المجلة العلمية، المجلد الأول، العدد الأول، ابريل2020، كلية الاقتصاد و التجارة القره بوللي، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، ص1-18.

أويابة، صالح و خليل، عبدالرزاق(2018).أثر التغيرات في سعر الصرف و التضخم المحلي علي ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016،مجلة دراسات العدد الاقتصادي، (15)2، ص161-180.

مصرف ليبيا المركزي(2020). الكتيب الإحصائي للإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966–2017) https://cbl.gov.ly/#،

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Abed Al–Asadi, Y. A., & al-Sahlani, A. F. (2020). The effect of the expansion in liquidity on indicators of economic stability for the period (1991-2017). *Economic Sciences*, *15*(57).

Aidi, H. O., Suleiman, H. I., & Saidu, I. A. (2018). Exchange rate, inflation and the Nigerian balance of payment, Journal of Economics and Sustainable Development. *9*(3), 10-16.

Devi,K., & Raja,P.(2015). A Study on the Impact of Inflation on the Balance Of Payments in India, Insurance and Finance,2(5),28-32.

Gujarati, D. N. (2004). Basic Econometrics, Forth Edition, McGraw-Hill. New York, pp 823-825.

Inter-Arab Investment Guarantees Corporation, Annual Statistic, various issues.

Kabi, D.(2021). Effect of Macroeconomic Variables on Balance Of Trade in Kenya. Journal of Economics and Finance,12(5),1-31.

Mohammad, E. Y., & Bachouche, H. A. (2020).The effect of interest rate and inflation on bank deposits in the Kingdom of Saudi Arabia from 1995 to 2018,(1)2,67-84. asjp.cerist.dz, مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال

Rawashdeh, T., Al-Rdaydeh, M., & Hamouri, B. (2020). The Effect of International Currency Crises on the Balance of Payments: Evidence

From Jordan. *International Journal of Financial Research*, *11*(5), 275-284.

Samuel, O. G. (2022). How Exchange Rate Changes Affect Trade Balance in Ghana. *Journal of Economics and Financial Analysis*, *5*(2), 43-62.

Senyefia, B. A., Oduro-Okyireh, T., & Eunice, O. A. (2019). The Balance Of Payments As A Monetary Phenomenon: An Econometric Study Of Ghana's Experience. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, *7*(2), 42-52.

Stievany, G. M., & Jalunggono, G. (2022). ANALYSIS OF THE EFFECT OF INFLATION, EXPORTS AND IMPORTS ON INDONESIA'S ECONOMIC GROWTH. *Marginal: Journal of Management, Accounting, General Finance and International Economic Issues*, *1*(3), 1-14.